

SIATS Journals

Journal of Arabic Language Specialized Research (JALSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

e-ISSN: 2289-8468



مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية

المجلد 4، العدد 4، أكتوبر 2018

e-ISSN: 2289-8468

ALMAFEUL ALMUTLAQ 'AQSAMUH WA'AHAMIYATUH FI ALDIRASAT ALNAHWIA

المفعول المطلق أقسامه وأهميته في الدراسة النجوية

د.محمد أنس المحسن

د.محمد عبد الخزيز التجاني

جامعة السلطان إدريس للتربية بماليزيا

2018 – 1440



ARTICLE INFO
Article history:
Received 4/7/2018
Received in revised form 25/7/2017
Accepted 18/9/2017
Available online 15/10/2018
Keywords

Abstract

(Absolute effect) an important section of the Arabic grammar, and has an effective role in the overall structure. The Arabic phrase is not obsolete, as this type of style is widely scattered in the Holy Quran, Hadith and the Arabic language. Because it has a significant place in the formulation of Arabic structures, and because of its relation to rhetorical significance, it is necessary to know the contexts in which the absolute effect is used, because its use in its place causes a defect in meaning. Absolute effect is the established source. The source is the source of the Arabic words, and the language expanded, and grew and exploded methods, and entangled meanings, which is the basis of language and the origin of derivatives, has been linked to the important understanding of the Koran and texts and grew his knowledge in the passengers of the interpreters and on their shoulders, as they follow the various meanings and its ramifications proliferated in the midst Explanations of the meanings of downloading and stand on the provisions of their texts. From here the idea of research emerged, as I wanted to refer to the sources of this pure science, to consolidate the ring of the most important constituents, and to identify the concept and objectives and purposes, and characteristics and characteristics, and follow the problems and phenomena. Arabic and other Arabic schools are in dire need of advanced pedagogical approaches, specialized studies, and rigorous research on grammatical subjects so that the reader can understand them in a deep and precise way. It is from this principle that the oldest of the scholars and readers in the research, I hope to be a thoroughbred fulfills the purpose of the comprehensive presentation of the applications of this method in our linguistic life were guided by the use of the Quran in use to make the Quranic standard practical application in our language.



ملخص

المفعول المطلق بابٌ مهمٌ من أبواب النحو العربي، وله دورٌ فعّال في التركيب الجملي. إن الجملة العربية غير مستغنية عنه، حيث إن هذا النوع من الأسلوب متناثر بشكل واسع في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف واللغة العربية. ولما له من مكانة ملحوظةٍ في صياغة التراكيب العربية، ولما له من علاقة بالدلالة البلاغية، فإن الواجب يقتضي الإلمام بمعرفة السياقات التي يستعمل فيها المفعول المطلق؛ لأن استعماله في غير مكانه يؤدي إلى خلل في المعنى. والمفعول المطلق هو المصدر المنصوب. والمصدر هو منبع الألفاظ العربية، وبه اتسعت اللغة، وترعرعت وانفجرت منه الأساليب، وانبجست منه المعاني، وهو عماد اللغة وأصل المشتقات، وقد ارتبطت أهميته بفهم القرآن الكريم ونصوصه وترعرع علمه في ركاب المفسّرين وقام على أكتافهم، إذ راحوا يتتبعون معانيه المختلفة ودلالاته المتكاثرة في خضمّ شروحهم لمعاني التنزيل ووقوفهم على أحكام نصوصهم. من هنا انبثقت فكرة البحث، إذ أردت أن أرجع إلى منابع هذا العلم الصافية، لتأصيل حلقة من أهم حلقاته المكونة، والوقوف على مفهومه وغاياته وأغراضه، وخصائصه وسماته، وتتبع مشكلاته وظواهره.

مقدمة

يجدر بنا قبل أن نتحدث عن تعريف المفعول المطلق اصطلاحًا أن نشير إلى معناه لغةً؛ فالمفعول اسم المفعول من الفعل فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً. يقال: فعل الشيءَ أي عمله سواء أكان متعديًا أم غير متعدٍ.[1] ويقال: فَعَلَ الشيءَ فانفعل مثل كسره فانكسر.[2] فالمفعول أي المعمول. وأما المطلق فهو أيضا اسم المفعول من الفعل أَطْلَقَ يُطْلِقُ. يقال: أطلق القومُ: طَلَقَتْ إبلُهم ونحوها في طلب الكلاء والماء. وأطلق الأسيرَ: خلّاه، وأطلق الشيءَ حلّه وحرّره. وأطلق الماشيةَ: أرسلها إلى المرْعَى أو غيره. والمطلق: ما لا يقيّد بقيد أو شرط. والمطلق غير المعين. والمطلق من الأحكام: ما لا يقع فيه استثناء. والمطلق من الماء عند الفقهاء ما بقي على أصل خلقته ولم تخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شيء ظاهر. والمطلق من الخيل: الخالي من التحجيل في إحدى

---

[1] المصدر السابق، مادة فعل، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (القاهرة: د.ن، د.ط، 1392هـ/1972م)، مادة فعل.

[2] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة الأموية، د.ط، 1398هـ/1978م)، مادة فعل.

قوائمه أو الاثنتين.3 من حيث الإصطلاح عرّفه النحاةُ بتعريفاتٍ متعددةٍ كلها تُعطي المعنى نفسه مع فروق بسيطة. ومرّ بنا أن سيبويه لم يقدم– على عادته التي التزمها في كل موضوعاته تقريبًا– أي تعريف دقيق مباشر له. ولكنه يضرب الأمثلة التي تدل على التعريف.

وقد عرّفه الزمخشري (ت:538هـ) بقوله: "هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه..."4 هكذا اختصر القدماء من النحاة على أنه المصدر، ولكنه ليس تعريفًا موضحًا للمفعول المطلق، وقد فصّل ذلك الأشموني قائلا:"وذلك تفسير للشيء بما هو أعم منه مطلقًا، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان؛ إذ المصدر أعمّ مطلقًا من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقًا وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك؛ والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك، وأنه الأصل".5 ويعرّفه ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب بقوله: "المفعول المطلقُ، وهو: المصدرُ الفضلةُ المؤَكِّدُ لعامله، أو المبيِّن لنوعِهِ، أو لِعددِهِ، كـ(ضربتُ ضربًا) أو (ضربَ الأميرِ) أو (ضَرْبَتَيْنِ) وما بمعنى المصدر مثلُهُ، نحو: ﴿فلا تميلوا كُلَّ الميلِ﴾ [النساء: 129]، و﴿ولا تضرّوه شيئًا﴾ [التوبة:39]، و﴿فاجلدوهم ثمانين جلدةً﴾[النور:4]".6 ووضح ابن الحاجب قول الزمخشري: (المفعول المطلق هو المصدر):"ولم يتعرض لحده في ظاهر كلامه، استغناءً عنه بما دل عليه من اسمه في قوله: (المفعول المطلق)؛ لأن معنى المفعول المطلق هو الذي فُعِلَ على الحقيقة من غير تقييد؛ فلما كان الاسم يدلّ على الحقيقة استغنى عنه؛ لأنه لو ذكره لم يزد عليه، ثم قال: (هو المصدر) فذكر اسمًا من الأسماء التي هي أشهر أسمائه عند النحويين ولاسيما المتأخرون؛ فإنهم لا يكادون يقولون إلا المصدر، ولا نكاد نسمعهم يقولون: المفعول المطلق".7

هنا قدمّ ابن هشام تعريف المفعول المطلق بتبيين أنواعه، مع بيان وظيفته وما ينوب عنه، وكذلك ذكر (الفضلة) وهو مهم لأن المفعول المطلق مصدر ولكنه ليس عمدة في الجملة، والمصدر أحيانًا يكون عمدة، نحو: ركوعُ زيدٍ ركوعٌ حسنٌ، أو طويل؛ فإنه يفيد بيانَ النوع، ولكنه ليس فضلة. وهو قد أغفل شيئًا مهما هو

---

[3] ابن منظور، المصدر السابق، مادة طلق، ومختار الصحاح مادة طلق، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، المصدر السابق، مادة طلق.

[4] ابن يعيش، المصدر السابق، ج1، ص109.

[5] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت)، ج1، ص363.

[6] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ص296.

[7] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلي، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1985م)، ج1، ص218.

المنتصب؛ لأن المصدر عندما يكون عمدة يكون مرفوعًا أو غيره. وقد عرّفه في أوضح المسالك بقوله:"وهو اسم يؤكد عامله، أو يبيّن نوعه أو عدده وليس خبرًا ولا حالاً".[8] إن ابن هشام في أوضح المسالك ذكر أن المفعول المطلق مصدر ولكنه في أوضح المسالك يقول: هو اسم ولكن الاسم عام؛ لأن كل مصدر اسم ولكن ليس كل اسم مصدرًا. ولذا يرى الباحث أن الأولى أن يستخدم لفظ المصدر. وقد ورد تفصيل عنه عند أحمد بن عمر الحازمي ويقول: إن كثيرًا من النحاة يعرّفون بأن المفعول المطلق مصدر. ولكن هل المفعول المطلق يكون مصدرًا؟ أم يكون مصدرًا و غير مصدر؟ والذي اشترط المصدرية هو بدأ التعريف بأنه مصدر، ومن لم يشترط ذلك صدر التعريف بالاسم، معمّمًا، ولكن الخلاف حينئذٍ يكون في النائب عن المفعول المطلق، هل هو مفعول مطلق في الحقيقة أم ليس في الحقيقة بل نائب عنه؟ والذين يشترطون المصدرية هم يرون أنها نائبة عن المفعول المطلق. وأما الذين لا يشترطون المصدريةَ فهم يرون أن كل ما أعرب مفعولاً مطلقًا فهو مفعول مطلق، وكل ما نصب على المفعولية المطلقة سواء أكان مصدرًا أم لا، فهو مفعول مطلق. ولكن الأشهر هو القسم الأول، أي أنه لا يكون المفعول المطلق إلا مصدرًا، وما ورد من النيابة فهو نائب عنها، والعلاقة بين المفعول المطلق والمصدر علاقة العموم والخصوص المطلق، وكل مفعول مطلق مصدر، ولكن ليس كل اسم مصدرًا. [9] ويشرح محمد صلاح الدين مصطفى بكر قول ابن هشام في تعريفه (اسم) أنه قصد به أن المفعول المطلق عندما ينوب عنه غيره قد لا يكون مصدرًا لذلك قال: (اسم) ليشمل المصدر وغيره. ولكنه دحض قوله وقال: "إننا لا نوافق على هذا التعميم ونفضل التعبير بالمصدر على التعبير بالاسم...ونفضّل تعريف ابن عقيل الذي يقول فيه هو: المصدر المنتصب توكيدًا لعامله أو بيانًا لنوعه أو عدده".[10]

يرى الباحث أن ما قاله محمد بكر صحيح وهو يوافق على ما ذهب إليه معظم النحاة. لأن الاسم عام ويجب التخصيص لكي لا يشمل كل الأسماء. وابن هشام يقصد بقوله ليس خبرًا ولا حالاً أنه لا يكفي كونه مصدرًا؛ لأن المصدر قد يأتي خبرًا عن مبتدأ وحالا من غيره، كما مثّل لذلك: ضربُكَ ضربٌ أليمٌ، فإنه وإن بيّن العدد في الأول، والنوع في الثاني لوصفه بـ(أليم) فهو خبر عن (ضربك) فلا يكون مفعولاً مطلقًا،

[8] ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: مطبعة محمد علي صبيح، د.ط، د.ت)، ج2، ص126.

[9] http://www.imamhussain.org/mubalgh/showthread.php

[10] محمد صلاح الدين مصطفى بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، (الكويت: مكتبة النهضة العربية، د.ط، 1405هـ/1985م)، ج3، 144-145.



وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [النمل:10] فإنه وإن كان توكيدًا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولاً مطلقًا.11 يبدو للباحث أن قول ابن هشام ولا ليس خبرًا ولا حالا، ليس شاملاً؛ لأن المصدر قد يكون مبتدأ كما في مثاله ضربك ضرب أليم فـ(ضربك) مصدر وهو هنا مبتدأ ولذلك يجب أن نقول: منصوب كما ورد ذلك عند معظم النحاة. ويعرّفه ابن عقيل وهو القائل: "والمفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: توكيدًا لعامله، أو بيانًا لنوعه، أو عدده، نحو: (ضربتُ ضرْبًا، وسِرْتُ سيرَ زيدٍ، وضربتُ ضَرْبَتَيْنِ)."12 ، وتعريف ابن عقيل أحسن من السابق ولكنه أيضًا ليس جامعًا؛ لأنه ليس كل المصدر المنتصب يكون مفعولاً مطلقًا.

أقسام المفعول المطلق مصدريا

وتنقسم المفاعيل المطلقة باعتبارها مصادر إلى قسمين المصدر المبهم والمصدر المختصّ. فالمصدر المبهم وقد عرّفه عبد القاهر الجرجاني بقوله:"فالمبهم، نحو: (قَعَدْتُ قُعُوْدًا، وضَرَبْتُ ضَرْبًا)، يُفِيْدُ الشِيَاعَ ولا تُرِيْدُ نوعًا دونَ نوعٍ."[13] وقال السيوطي:"وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمتُ قيامًا، وجلستُ جلوسًا".[14] وعرّفه المصطفى الغلاييني قائلا:" فالمبهم: ما يُسَاوي معنى فعله من غير زيادة ولا نقصانٍ، وإنما يُذْكَرُ لمجرّد التأكيد، نحو: (قمتُ قيامًا). و(ضربتُ اللصَ ضربًا)، أو بدلاً من التلفُّظِ بفعله، نحو: (إيمانًا لا كُفْرًا)، ونحو: (سمعًا وطاعةً)، إذ المعنى: (آمِنْ ولا تَكْفُرْ)، و(أَسْمَعُ وأُطِيْعُ).[15]حكم المصدر المبهم إذا كان المصدر مؤكِّدًا لعامله المذكور في الجملة تأكيدًا محضًا؛ فإنه لا يرفعُ فاعلاً، ولا ينصب مفعولاً به إلا إن كان مؤكِّدَا نائبًا عن فعله المحذوف.[16] ومن ثَمَّ لا يجوز تثنيتُه ولا جمعه باتفاق العلماء؛ فلا يقال: ضربتُ ضَرْبَيْنِ بالتثنية، ولا ضَرَبْتُ ضُرُوبًا بالجمع؛ لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير؛ مثل الماء والعسل والدقيق؛ ولأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ باتفاق، فكذلك ما كان بمنزلته. فيستغنى بهذه الدلالة عن الدلالة العددية في المفرد،

---

11 الأزهري، المصدر السابق، ج1، ص490.

12 عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1399هـ/1979م)، ج1، ص169.

13 الجرجاني، كتاب المقتصد على شرح الإيضاح، ج1، ص581- 582.

14 السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص73.

15 الغلاييني، المصدر السابق، ج1، ص29.

16 عباس حسن، المصدر السابق، ج2، ص211.

والتثنية، والجمع؛ لأن دلالته تتضمنها. ومثل المصدر المؤكد ما ينوب عنه. والبدل من فعله بمنزلة الفعل نفسه، فعُوْمِلَ معاملَتَهُ في عدم التثنية والجمع. ولذا قال ابن جني: إنه من قبيل التأكيد اللفظي.[17] والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة مثل: (ضربة) فإنه يثنى ويجمع باتفاق؛ فيقال: ضربت ضربتين، وضرباتٍ؛ لأنه فرد لجنس كتمرة وكلمة.[18]

وقيل: إنه من التوكيد المعنوي، لإزالة الشك عن الحدث، ورفع توهّم المجاز، وعليه الآمدي، وغيره. وقسّم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قسمين: لإزالة الشك عن الحَدَث، وهو بالمصدر ولإزالة الشك عن المحدّث عنه، وهو بالنفس والعين. والباحث لايتوافق مع هذا القول؛ لأنه قد تبين سابقًا أن التوكيد هو التوكيد اللفظي توكيد للعامل. وليس معنويا؛ لأن المعنوي يكون بالنفس والعين وغيرهما. ولا يجوز أيضًا – على الأغلب– أن يحذف عامل المصدر المؤكد ولا أن يؤخر، عن معموله المصدر؛ لأن مجيء المصدر لكي يقوي معنى عامله، ويقرره بإزالة الشك عنه، ويثبت أنه معنى الحقيقي، لا المجازي، وينافي الحذف للتقوية والتقرير، كما ينافي التأخير الاهتمام.[19]

وأما المصدر المختص فهو ما زاد على معنى عامله، بإفادته نوعًا أو عددًا، مثل: (سِرْتُ سَيْرَ العقلاءِ)، و(ضربتُ السارق ضربَتَيْن أو ضَرَبَاتٍ).[20] وحكم المصدر المختص والمصدر المفيد عددًا يُثَنَّى ويُجْمَعُ باتفاق فيقال: (ضربت اللص ضَرْبَتَيْنِ وضَرَبَاتٍ)؛ لأنه فرد لجنس كالتمرة والكلمة. وأما المصدر المبين نوعًا ففيه مذهبان: المذهب الأول: أنه يُثَنّى ويُجْمَعُ، وعليه ابن مالك قياسًا على ما سُمِعَ منه كالعقول،والألباب، والحُلُوم. المذهب الثاني: أنه لا يثنى ولا يجمع وعليه الشَّلَوبِيْن قياسًا للأنواع على الآحاد؛ فإنها لا تثنى ولا تجمع لاختلافها. ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه. قال: والتثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول: قمت قيامَين، وقعدت قعودَيْن، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود.[21] والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه ورد في

---

[17] الأزهري، المصدر السابق، ج1، 497، والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص73، وعباس حسن، المصدر السابق، ج2، 211.

[18] الأزهري، المصدر السابق، ج1، ص497.

[19] عباس حسن، المصدر السابق، ج2، 211.

[20] السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص73، والغلاييني، المصدر السابق، ج1، ص30.

[21] الأزهري المصدر السابق، ج1، 497، والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص73-74.



القرآن الكريم، قال تعالى:﴿وتظنُّون باللهِ الظُّنونا﴾ [الأحزاب:10]. والألف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي. والناظم أشار إلى مذهب الجمهور في المنع في المؤكد والجواز في غيره بقوله:[22]

وَمَا لتوحيدٍ فوحِّدْ أَبَدَا   وثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وأَفْرِدَا

والمصدر العددي والنوعي لا يعملان شيئًا – في الغالب– فليس لهما فاعل ولا مفعول. وقد يعمل المبين للنوع أحيانًا؛ كأن يكون مضافًا لفاعله، ناصبًا مفعوله، أو غيره، نحو: (تألمت من إيذاء القوي الضعيفَ، وحزنت حزنَ المريضِ).[23]

تقسيم المفعول المطلق تصرفيًّا

حين يقف الباحث على عامل المفعول المطلق والعلاقة بينه وبين المصدر فإنه يجده مقسما إلى قسمين: المصدر المتصرف والمصدر غير المتصرف. والمصدر المتصرف[24] هو ما يصح أن يكونَ منصوبًا على المصدرية، وأن ينصرف عنها إلى أن يقع فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبرًا، أو مفعولاً به، أو غير ذلك. وهو يتضمن جميع المصادر إلا قليلاً جدًا منها،[25] نحو: (أعجبني إكرامُ زيدٍ خالدًا) فـ(إكرام) هنا وقع فاعلا للفعل (أعجبني)، و(قُرِئَ في القرآن الكريم قراءةٌ حسنةٌ) فـ(قراءة) هنا مصدر مرفوع على أنه نائب الفاعل للفعل (قَرِئَ). و(إكرامُك زيدًا إكرامٌ جيدٌ) فـ(إكرامك) مصدر ورد مبتدأ مرفوعا، و(إكرام) الثاني وقع خبرًا مرفوعًا للمبتدأ. و(رأيتُ قتالَكَ في المعركة) فـ(قتالك) مصدر جاء منصوبًا على أنه مفعول به للفعل (رأيت). وهلم جرًا. وأما المصدر غير المتصرف فهو ما يُلاَزِمُ النصبَ على المصدرية، أي المفعولية المطلقة، ولا ينصرف عنها

---

[22] الأزهري، المصدر السابق، ج1، ص497.

[23] عباس حسن، المصدر السابق، ج2، 212.

[24] أبوسعيد محمد عبد المجيد، **النحو العربي من خلال القرآن الكريم**، (كوالا لومبور: مركز البحوث بالجامعة الإسلامية بماليزيا، ط1، 2005م)، ص96.

[25] الغلاييني، المصدر السابق، ج1، ص30.

إلى غيرها من مواقع الإعراب، ولا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ونائب فاعل ولا مبتدأ ولا خبرًا ولا مجرورًا بالإضافة أو حرف الجر، وذلك مثل: (سبحانَ الله، ومعاذَ الله، ولبَّيك وسَعْدِيك وحَنَانَيك، ودَوَالَيْك، وحَذَارَيْك).[26]

خاتمة

وختامًا فإن هذه الورقة يمكنها إجمال أهم النتائج المتوصَّل إليها فيما يلي :

1- أن المنصوبات أمثال المفعول به و المفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء قد تكون فيها مصادر ولكنها لا تدل على ما يدل عليه المفعول المطلق؛ فالمعنى الوظيفي الدلالي هو الذي يميز بينه وبين المنصوبات الأخرى، ولو أنه في الوهلة الأولى يؤدي إلى الالتباس ولكنه بعد معرفة الوظيفة الدلالية يذهب هذا الالتباس.

2- اتضح من خلال البحث في القرآن الكريم أن المصدر المؤكد لعامله أكثر ورودًا فيه من غيره.

3- ورد المفعول المطلق مصدرًا مختصًا مبينًا للنوع في القرآن الكريم أيضا كثيرًا. والمصدر المختص المبين للنوع أقل ورودًا في القرآن الكريم.

4- ورد المفعول المطلق غير المتصرف في القرآن الكريم مثل: سبحان الله وسبحانك وسبحانه وسبحان ربنا وسبحان ربي وسبحان ربك. وسبحان الذي مع الإضافة. كما جاء مضافًا إلى الضمير المخاطب والغائب. وكذلك ورد (معاذَ الله مرتين في القرآن الكريم). ومن المصادر السماعية لفظ (الويل) ورد مفردًا غير مضاف مرفوعًا في القرآن الكريم في سبعة وعشرين موضعًا، ومضافًا منصوبًا في ثلاثة عشر موضعًا فيه.

---

[26] عبد المجيد، المصدر السابق، ص96، والغلاييني، المصدر السابق، ج1، ص30.

قائمة المصادر والمراجع

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر. **كتاب الكافية في النحو** (شرح الرضي).(بيروت: دار الكتب العلمية، 1985).

ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى العليلي، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1985م)

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي. **شرح جمل الزجاجي** (ط1). فوّار الشعّار (تحقيق). (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998).

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. **شرح ابن عقيل** (د.ط). محمد محيي الدين عبد الحميد (تحقيق). (بيروت: دار الفكر، 1979).

ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب** (د.ط). بيروت: دار صادر، د.ت).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري.**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** (ط1). ح. الفاخوري (تحقيق). (بيروت: دار الجيل، 1989).

ابن هشام، جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري. **شرح شذور الذهب** (د.ط). بركات يوسف هبّود (تحقيق). (بيروت: دار الفكر، 1994).

أبو سعيد محمد عبد المجيد، **النحو العربي من خلال القرآن الكريم**، (كوالا لومبور: مركز البحوث بالجامعة الإسلامية بماليزيا، ط1، 2005م).

الأزهري، خالد بن عبد الله.. **شرح التصريح على التوضيح** (د.ط). (د.م: دار الفكر، د.ت)

الجرجاني، عبد القاهر.**كتاب المقتصد في شرح الإيضاح** (د.ط). د. كاظم بحر المرجان (تحقيق). (العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1982).

حسن، عباس. (د.ت). **النحو الوافي** (ط4). (مصر: دار المعارف، د.ت).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1327هـ). **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** (ط1) (د.م: د.ت).

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط، د.ت).

عباس، فضل حسن. **البلاغة فنونها وأفنانها** (ط2). عمّان: دار الفرقان، 1989).

عبد المجيد، أ.د. أبو سيعد محمد. **النحو العربي الشامل من خلال القرآن الكريم** (ط1). ماليزيا: مركز البحوث بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 2005).

الغلاييني، الشيخ مصطفى. **جامع الدروس العربية** (ط12). بيروت:د.ن، 1973).

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (1392هـ/1972م). **المعجم الوسيط** (ط3). القاهرة: د.ن، 1972).

محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة الأموية، د.ط، 1398هـ/1978م).

محمد صلاح الدين مصطفى بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، (الكويت: مكتبة النهضة العربية، د.ط، 1405هـ/1985م).

مصطفى، إبراهيم. (1937م). **إحياء النحو** (د.ط). القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ثانيًا: الرسائل العلمية

رقية أبو طالب، **حروف العطف في سورة البقرة (دراسة تطبيقية تحليلية)**، (رسالة ماجستير مقدمة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، قسم اللغة العربية وآدابها، 2006م).

وفاء فارس نجيب كايد، **الجملة القسمية في القرآن الكريم دراسة تركيبية دلالية**، (رسالة ماجستير مقدمة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، قسم اللغة العربية وآدابها، 2005م).

كومت، تنكو نور عاشقين، **أسلوب التوكيد في اللغة العربية وتطبيقه في سورة النساء**، (رسالة ماجستير مقدمة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، قسم اللغة العربية وآدابها، 2006م).

ثالثاً: المجلات والأوراق العلمية

حسان، تمام. من خصائص العربية، **مجلة مجمع اللغة العربية**. تصدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة. الجزء السابع والأربعون، رجب 1401هـ/1981م.

http://www.imamhussain.org/mubalgh/showthread.php



